حزب الأصالة والمعاصرة

ⴰⵎⵙⵙⴰⵡⴰ ⵏ ⵜⵣⵡⵔⵜ ⴷ ⵜⴰⵄⴰⵚⵔⵉⵜ

Parti Authenticité et Modernité

المؤتمر الوطني الخامس

بوزنيقة 09-11 فبراير 2024

مشروع الأصالة والمعاصرة وتحديات المرحلة

من أجل تعاقد متجدد

الوثيقة المرجعية

المحور الأول : السياقات الدولية : التوابث والمتغيرات

المحور الثاني : معالمُ من المشهد الوطني : التحديات الراهنة

المحور الثالث : ثلاث رافعات لتسريع وثيرة الإصلاح

المحور الرابع : في أفق إعادة بناء النموذج التنظيمي

1. ارتكز إنشاء حزب الأصالة والمعاصرة على قناعتين، أولهما، مواكبة التحولات التي عرفتها المملكة منذ تربع صاحب الجلالة الملك محمد السادس على العرش، والمساهمةَ في تسريع وتيرةِ هذا المسار من خلال تعبئة القوى الحية لبلادنا، من مختلف الخلفيات والتجارب السياسية حول مشروعٍ سياسي مشترك؛ ثانيهما، تحفيز المزيد من المغاربة، خاصة منهم الشباب والنساء، على الانخراط في العمل السياسي، وذلك عبر اعتماد خطاب جريء واقعي ومبتَكِر، بعيداً عن الاصطفافات الأيديولوجية التي لم تعد مستساغة في عالم اليوم، ومن خلال الارتكاز على القدوة والمرجعيات التي تعزز مصداقية مشروعنا.

2. لقد استطاعت بلادنا خلال العشرين عاماً الماضية مضاعفة ناتجها المحلي الإجمالي بأكثر من ثلاث مرات، حيث انتقلنا من40 مليار دولار في بداية الألفية الثانية، إلى أكثر من 140 مليار دولار اليوم. ويعد هذا إنجازاً كبيرا ليس فقط بالنظر إلى حجم الارتفاع، بل لكونه نتيجةَ تنويعٍ إراديٍ للاقتصاد الوطني، خلافا لما عرفته دولٌ ترتكز

اقتصادياتها بالأساس على الصادرات من المواد الأولية. لكن، وبالرغم من أهمية هذه القفزة، فإننا نلاحظ في الوقت ذاته أن مؤشرات التنمية البشرية لم تتطور وفق نفس المنحى. إذ لو تم تحقيق نتائجَ مماثلة على مستوى التنمية البشرية، لكان بالإمكان إنجازُ قفزةٍ أكبر بكثير على مستوى خلق الثروة، وبالتالي إعطاءُ دفعةٍ أقوى للمسار التنموي لبلادنا.

3. لذا، تولدت لدى حزبنا قناعةٌ راسخة بأن وتيرة التغيير التي تعرفها بلادنا، لا ترقى إلى مستوى ما يتطلع إليه المواطنات والمواطنون. ولا يرتبط هذا الأمر ببطء تنزيل الإصلاحات فحسب، بل يحيل أيضا على الانعكاسات المحدودة لهذه الإصلاحات على المستوى الاجتماعي والمجالي والتي تشكل مصدر قلق حقيقي بالنظر إلى امتداداتها من حيث تفاقم الفوارق الاجتماعية، ما قد يوفر أرضية خصبة لتفشي مظاهر الريع والرشوة والتطرف في مختلف تجلياتها.

4. يندرج الاشتغال على إعادة الاعتبار للعمل السياسي، في صلب أولويات حزب الأصالة والمعاصرة، وذلك من خلال التأكيد على جدوى اعتماد مقارباتِ القرب والعمل على جذب النخب

للانخراط في العمل السياسي. ويشكل هذا التوجه الطريق الأنسب للمساهمة في تعزيز الاختيارات الديمقراطية التي اعتمدتها بلادنا لإرساء نموذج تنموي متميز.

5. في هذه الظرفية المتميزة، وجب التذكير كذلك بأن نفس الأولوية يتم إيلائها لتخليق المشهد السياسي الوطني، لاعتبارات تتعلق ليس فقط بمصداقية مشروعنا ولكن أيضا من أجل الرفع من تعزيز مساهمتنا في إحداث التغييرات المنتظرة. في هذا الصدد تشكل التوجيهات الملكية المتضَّمنة في الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى الندوة الوطنية المخلدة للذكرى الستين لإحداث البرلمان المغربي، إطارا مرجعيا لبلورة ميثاق لأخلاقيات العمل البرلماني. على أمل أن يتم اعتماد نفس التوجه ليشمل كافة مناحي الحياة السياسية.

6. يُعتَبَر مؤتمرنا الوطني الخامس هذا لحظةً مفصليةً بامتياز، حيث أنه إلى جانب تجديد الهيئات القيادية للحزب، يُرتقب أن يشكل محطة سانحة للقيام بمراجعة نقدية لاختياراتنا ومقارباتنا، وكذا لتجديد "التعاقد" الذي يربط بين المناضلين والأداة

الحزبية. كما أننا نعقد مؤتمرنا والحزبُ يساهمُ في تدبير الشأن الحكومي كعضو فعال ضمن أغلبية متجانسة. مما يستدعي مراجعةً موضوعيةً لأدائنا، بدءاً بتقييم مدى نجاعة "ميثاق الأغلبية" كإطار تعاقدي يؤطر أداء الائتلاف الحكومي برمته. ضمن هذا السياق ينكب وزراؤنا على تنفيذ العديد من المشاريع الهيكلية، كما يقودون أوراشا أساسية كفيلةٍ بإحداث تغييرات عميقة قد تعود بالأثر الإيجابي على حياة مواطنينا. إنها جزءٌ من المبادرات التي يحملها حزبنا باعتزاز كبير وعزيمة قوية من أجل رفع التحديات المرتبطة بتنزيل البرامج الإصلاحية المؤتِّثَة لمشروعنا.

المحور الأول: السياقات الدولية: الثوابت والمتغيرات

7. يشهد العالم إرهاصاتِ تغييرٍ عميق في البراديغمات المتحكمة في منطق الأشياء، مما ستكون له تداعياتٌ مباشرة ليس فقط على مسار بلادنا بل على كافة دعامات الاستقرار العالمي، وبعبارة أدق، مختلف العناصر التي تُغذِّي بؤرَ التوترِ والنزاعات. ويتمحور هذا التغيير البراديغماتي بالأساس حول القضايا التالية:

i. **الطاقة:** كما كان عليه الأمر بالنسبة للفحم الحجري في القرن التاسع عشر، ثم البترول في القرن العشرين، ماهي التخمينات المحتملة حول مصادر الطاقة المستقبلية؟. مع العلم أن العلاقات الدولية تنتظم بشكل كبير حول الإشكالالت المرتبطة بتدبير "أمهات" الموارد الطبيعية. ويجسد الانتقال الطاقي العالمي، بفعل إكراهات التغيرات المناخية، أحد المعطيات الجديدة التي تضع السيادة الطاقية في صلب التحالفات العالمية قيد التشكل.

ii. **الماء:** يطرح التغير المناخي المتسارع الوثيرة بحدةٍ متزايدة إشكالية ندرة الموارد المائية وما يترتب عنها من مراجعات ضرورية لنماذجنا الفلاحية، وكذا من أسئلة مقلقة حول مدى جاهزية هذه النماذج وقدرتها على ضمان شروط استتباب أمن غذائي مستدام.

iii. **الذكاء الاصطناعي** الذي يُحدث تحولا أعمق مما عاشته الأجيال المتعاقبة خلال الثورات التكنولوجية السابقة، إذ لن يقتصر تأثيره على تغيير ملامح عالم الشغل فحسب (من خلال تداعياته على العديد من المهن القائمة والدفع نحو

خلق مهن جديدة)، بل لكونه سيساهم بشكل واسع في إعادة تشكيل مجتمعاتنا وأنماط عيشنا، وقد يؤثر حتى في تحديد قواعد التحالفات العالمية المستقبلية.

iv. بالإضافة إلى هذه العناصر وجب استحضار عنصرٍ إضافيٍ ذي طبيعة أشمل يتمثل في **العولمة** كنتاج للنيوليبرالية المفرطة، وما يترتب عنها من **تفكك اجتماعي** تغلْغلَ في عمق مجتمعاتنا. تفكُكٌ يكرس "ديكتاتورية اللحظة" التي يفاقمها الإقبال المتزايد على شبكات التواصل الاجتماعي، كما يهدد مجتمعاتٍ بشريةٍ بأكملها في هوياتها المتنوعة والمتعددة إن لم يكن في وجودها.

8. هذه العناصر ستحَدِّد لا محالة معالم مجتمعاتِ الغد، وكذا المرتكزات التي ستؤسَّسُ حولها التحالفات العالمية المستقبلية. ومن أهم المتغيرات التي تسترعي الوقوف عندها في أفق استشراف المآلات المحتملة لهذه التحولات نذكر على الخصوص:

9. <u>المراجعات الضرورية لأسس النظام الدولي الحالي</u> الذي ينتظم حول مواجهة بين عالم متجانس القيم والمرجعيات يقع اليوم تحت هيمنة "الغرب" من ناحية، ومن ناحية أخرى أقطابٍ متعددة تسعى

للتحرر في واقع عولمة أرستها المؤسسات الدولية في التسعينيات (والتي لم تكن دائمًا في صالح البلدان النامية) في ظرفية تتسم بفقدان مصداقية الهيئات الدولية جراء التطبيق غير المنصف للقانون الدولي بشكل عام وللعقوبات الاقتصادية على وجه الخصوص، تطبيقٌ يصُبُّ في أغلب الحالات في صالح القوى الكبرى. ونتيجة لذلك برزت تحالفات عسكرية واقتصادية جديدة بالإضافة إلى تشكل تحالفات إقليمية حول فضاءات للتعاون من الجيل الجديد.

10. تنامي مظاهر التطرف واتساع الشروخ الاجتماعية. تسعى النيوليبرالية بالأساس إلى تقويض دور الدولة، بما في ذلك المهام السيادية ذات الصلة بحماية المواطنين. ويترتب عن هذه الاختيارات اقصاءٌ اجتماعيٌ متزايد حتى داخل البلدان المتقدمة. ويشكل هذا الإقصاء بيئة خصبة لتوسُّع رقعة التطرف والعنصرية بكافة أشكالها. هكذا أصبحت الإسلاموفوبيا مثلا واقعًا في العديد من البلدان مع ما واكب تفشي هذه الظاهرة من تحولات وازنة على مواقف حكومات هذه البلدان.

11. تزايد مناطق التوتر والنزاعات المسلحة: يتمثل واقع الأزمة التي يمر بها العالم اليوم في العجز عن إيجاد حلول للعديد من النزاعات الإقليمية إن لم يكن هناك تواطؤ في استمرارها بشكل مصطنع، خاصة في مناطق شمال إفريقيا، والساحل الإفريقي، والسودان واليمن. كما أن كافة البلدان التي تهاوت أنظمتها السياسية في سياق حراكات العشرية المنصرمة، لم تتمكن في مجملها من إعادة ترتيب مؤسساتها ومن تجنُّبِ الفوضى التي تغذي عدم الاستقرار وموجات العنف الطائفي والديني. ويشكّل هذا الوضع تربة خصبة لتنامي المجموعات الإرهابية المسلحة في مناطق عديدة من المعمور.

12. تفاقم الأزمات البيئية: إن التغيرُّ المناخي والاحتباس الحراري لم يعدا ظاهرتين عرضيتين، بل أصبحا واقعا معاشا يؤثر بشكل كبير على حياة البشر. وتعد فترات الجفاف المتوالية، والكوارث الطبيعية المتكررة ظواهر طبيعية من تبعاتِ هذا الاضطراب تَتطلب مواجهتها ليس فقط نهجًا أكثر حزمًا تجاه المسببات (خاصة التلوث) ولكن أيضًا تجاه النتائج المترتبة عنها (الإجهاد المائي، اضطراب قواعد الإنتاج الزراعي، أزمة التنوع

البيولوجي) مما يستدعي مقاربة القضايا البيئية بمنظورٍ مختلف.

13. تفاقم الهجرة الدولية: تُعتَبَر تدفقات الهجرة نتيجةً مباشرة لمختلف هذه الأزمات. ويستدعي التعاطي مع هذه الظاهرة مقاربةً شمولية ومندمجة، بهدف الحفاظ على كرامة الإنسان بشكل عام، وكرامة النساء والأطفال النازحين على وجه الخصوص. والجدير بالذكر أن دولاً، ومن ضمنها المغرب، تحولت تدريجيا من مناطقَ للعبور لتُصبِحَ دول "إقامة" مؤقتة. ومما لا شك فيه أن الضغوطات المرتبطة بالهجرة ستزداد حدتها كلما تفاقمت الفجوات التنموية على المستوى الدولي.

14. التطورات المأساوية للقضية الفلسطينية: بالإضافة إلى هذه التحولات الكبرى، تنضاف التطورات المرتبطة بالاعتداء العسكري الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني الذي أعادت الأحداث الأخيرة إلى الواجهة حدته، مع ما واكبه من صمت متواطئ لمعظم الدول الكبرى. هذا النزاع الذي يذكر العالم بمأساة ذات طبيعة خاصة، لا يندرج ضمن أي من النزاعات التقليدية. بحيث يستمد جذوره من تراكماتٍ تاريخيةٍ قديمة تَطرحُ

اليوم، بحدة مؤلمة، مسألة الحقوقِ المنتهكةِ للشعب الفلسطيني، وعلى رأسها حقه في كيانٍ وطنيٍ مستقل وذي سيادة كاملة.

المحور الثاني: معالم من المشهد الوطني : التحديات الراهنة

15. تمر بلادنا، وفي سياق غير مسبوق، بمرحلةٍ مفصليةٍ من مسارها الاجتماعي والاقتصادي. فإذا كان التعامل مع جائحة الكوفيد قد أبرز العديدَ من نقاط القوة التي تجلت في التعاطي المتميز لمجتمعنا مع تداعيات الجائحة، إلا أن هذا التحدي كشف بالمقابل عن اختلالاتٍ هيكلية، سبق لتقرير النموذج التنموي الجديد أن وضع تشخيصا دقيقا لأهمها، مُبرزا انعكاساتِها على المسار التنموي لبلادنا من خلالِ تحديد المعوّقات التي تحول دون استفادة كافة المواطنين من ثمار التنمية وفي مقدمتها تفشي مختلف أشكال الريع. ولا يتعلق الأمر هنا فقط بمظاهر الريع الاقتصادي، وهي الأكثر تجليا، بل يشمل أيضا ممارساتٍ تطال كافة المواقعِ داخل المجتمع حيث يُسمح بتراكمِ الثروات لفائدة مجموعاتٍ بعينها على حساب بقيةِ مكونات المجتمع.

16. إن التحديات التي تواجه بلادنا اليوم تُطرح بصيغٍ متعددة. من بينها: تحدي تمكينُ الشباب، تحدي الاستفادةُ الأمثل من الكفاءات الوطنية، تحدي تحقيقُ شروط الحياة الكريمة وضمانُ فرصِ بناءِ مستقبلٍ لائق. التعاطي الناجع مع هذه التحديات ينطلق بالضرورة من القدرة على صياغة إجابات مقنعة حول ثلاثِ تطلعاتٍ مشروعة:

17. **استتبابُ الكرامة:** يَعتبر حزبُ الأصالة والمعاصرة الكرامةَ حقًا أساسيًا لكل فرد. من هذا المنطلق يلتزم مشروعنا بمحاربة كافة أشكال التهميش والظلم والتمييز، من خلال تكريس قيم العدالة والشفافية والإنصاف لتحصين المواطن اتجاه آفة الرشوة وحالات استغلال النفوذ. في هذا الأفق نعتبر أن مدونة الأسرة تشكل مشروعا هيكليا في أفق مواكبة التطور الحاصل في هذا المجال وتحقيق المزيد من الكرامة للمرأة وللطفل وللأسرة المغربية. بالقدر نفسه نعتبر إصلاح القانون الجنائي لبنة أساسية على درب تعزيز الكرامة. كما يشكل الحق في السكن بالإضافة إلى الولوج لخدمات الصحة والتعليم، المكونات الأساسية الأخرى لبناء الصرح المجتمعي الذي نصبو إليه،

والذي بدونه ستظل الكرامة مجرد تطلع صعب المنال.

18. **استدامة الأمل:** الأمل هو الوازع الأساس الذي يحفز الفرد على تحقيق المبتغى. ويعتبر حزب الأصالة والمعاصرة مشروعه حاملًا للأمل نحو غد أفضل، مقدمًا فرصًا ملموسة للمستقبل، من خلال الاستثمار في الشباب، والعمل على خلق ظروف مواتية لولوج فرص الشغل ودعم الابتكار وتشجيع ريادة الأعمال. إننا نسعى إلى بناء مغرب يتيح لكل فرد فرصة التطلع المشروع إلى مستقبل أفضل. إن توفير تعليم ذي جودة ومتاح للجميع دون تمييز طبقي أو ترابي، تعليم يهيئ الشباب لولوج مهن المستقبل وممارسة واجباتهم المواطنة بشكل كامل، هو شرط أساسي لاستدامة الأمل. في السياق نفسه يشكل الارتقاء الاجتماعي والتضامن الوطني المحركين الرئيسيين لبلوغ هذا الهدف.

19. **العيش الرغيد:** إن تكريس شروط العيش الكريم تُعد الهدف الأسمى لمشروعنا. إننا نؤمن بأن الرفاه الفردي والجماعي هو مقياس نجاح العيش المشترك. فمن خلال تعزيز العدالة الاجتماعية، وضمان ظروف عيش لائقة، وتشجيع

قيم وممارسات التضامن، يسعى حزب الأصالة والمعاصرة إلى إرساء أُسس العيش الرغيد.

20. من جانب أخر، وانسجاما مع روح التعاقد المأمول، على المواطن المغربي الذي يطمح إلى ممارسة كاملة لهذه الحقوق أن يلتزم أيضًا بواجب جوهري وأساسي، واجب المواطنة.

21. **المواطنة** الفاعلة ركيزة أساسية لنموذجنا الديموقراطي. فالمواطن مدعو للمشاركة الوازنة في بناء المشروع الجماعي للوطن. ولهذا يحفز حزب الأصالة والمعاصرة على المشاركة المدنية من خلال خلق فضاءات للحوار، والاستماع إلى انشغالات المواطنين، وإشراكهم في القرارات التي تهمهم. كما أن المواطنة هي التي تُؤسس للتضامن وتدعم ترسيخ مقومات الهوية بكل غناها وتعقدها.

22. إن تعزيز القوة الناعمة التي يتميز بها المغرب دوليا تستدعي منا العمل على توطيد المكتسبات الديمقراطية وإثرائها بانفتاح أكبر على القيم الكونية، والحفاظ على الحريات الفردية دون التنازل عن القيم التي توحد بيننا كأمة مغربية متراصة.

23. **على الصعيد الدولي:** يواصل المغرب العمل من أجل إرساء نظام جيو-سياسي واقتصادي عالمي أكثر عدالة وتوازنًا، في احترام كامل للوحدة الترابية للدول، ولمبدأ عدم التدخل في شؤونها الداخلية. وفي هذا الإطار تعمل بلادنا، تأسيسا على عمقها التاريخي، من أجل تكريس نموذج الإسلام المبني على قيم الانفتاح والتسامح، سواء داخل المغرب أو في إفريقيا وبلدان الهجرة حيث تستقر جالية واسعة من مغاربة العالم.

24. يسعى حزب الأصالة والمعاصرة كمشروع حامل لقيم الكرامة، والأمل، والمواطنة، لدمج هذه المبادئ والقيم قصد الإسهام في تكريس رابط اجتماعي منسجم يمكن كافة المواطنين من شروط العيش الكريم. ولن يتأتى إعمال هذه المبادئ على الوجه المطلوب إلا من خلال إدراجها ضمن برنامج سياسي واضح المقومات والمعالم.

25. يعد الريع القاسم المشترك للعديد من المشاكل والعوائق التي تعاني منها بلادنا، لذا لن يكون برنامجنا ذا فاعلية تذكر إلا إذا وضع في صلب أولوياته إزاحة جيوب الريع التي تعيق تحرير

طاقات القوى الحية لبلادنا، وإلا فإن مصداقية التعاقد الذي ينتظر أن ينخرط فيه المناضلون ستظل دوما محل تشكيك.

26. وفي إطار تفعيل برنامج الدولة الاجتماعية الطموح، يتمثل التحدي الكبير في إرساء نمو اقتصادي قوي ومستدام من شأنه خلق منسوب أكبر من الثروة وإتاحة توزيعها بشكل منصف. وتشكل إعادة الاعتبار لقيمة العمل شرطا أساسيا لتحقيق ذلك. ويكاد المغرب يشكل استثناءًا في هذا المجال لكونه سن سياسة استثمار عمومي من أكثر السياسات طموحًا في المنطقة وبالمقارنة مع البلدان الناشئة، إلا أن العائد الاقتصادي والاجتماعي لهذا المجهود لا يرقى إلى مستوى التطلعات والآمال المعقودة عليه.

27. وتتمحور رؤية حزب الأصالة والمعاصرة فيما يرتبط بأولويات تدبير الشأن العام في الأفق المنظور حول 12 إشكالية رئيسية تختزل في منظورنا أهم التحديات التي تواجهها بلادنا اليوم :

السياسات الاقتصادية

28. لا يمكن تحقيق التقدم الاجتماعي المأمول دون إرساء دعائم اقتصاد قوي مدر لقيمة مضافة وازنة. كما لا يمكن إرساء اقتصاد قوي دون تعزيز حكامة مكوناته، خاصة على مستوى القطاعات التي تخضع لرقابة هيئات الضبط المستقلة، وبدون مشاركة فعالة للقطاع الخاص، وتثمينٍ للدور الأساسي للعمل كركيزة لخلق الثروة على أُسس صلبة.

29. ترتكز مقاربة حزبنا في هذا الباب على ضرورة تحديدٍ أدق لمصادر خلق القيمة المادية واللامادية الكفيلة برفع التحديات الاقتصادية المستقبلية، والتي من شأن النمو المستدام أن يقدم حلولا ناجعةً لها. إلى جانب التحديات التقليدية المتعلقة بالنمو الاقتصادي وخلق مناصب الشغل، تنضاف إشكالية تمويل الدولة الاجتماعية. فتنزيل السياسة الطموحة الهادفة إلى إرساء دعائم الدولة الاجتماعية يستدعي القطع مع سلوكيات الريع والارتكاز على نمو اقتصادي قوي ومرن، كشرط لا غنى عنه من أجل ضمان استدامة هذه المقاربة. إذ لا يمكن ضمان استمرارية مقاربة الدولة الاجتماعية بدون نمو مستدام يعزز قدرات التمويل

الذاتي لهذا الورش الاستراتيجي. إن الاعتماد على المديونية لتمويل سياسة اجتماعية بهذا الطموح يعني رهن مستقبل أطفالنا بديون لا يتحملون مسؤوليتها، وبالتالي تقليص هوامش التنمية في وجههم. لذا، يقترح حزب الأصالة والمعاصرة في هذا الباب مصدرين إضافيين لتعبئة الموارد المالية الكفيلة بتسريع وتيرة النمو:

30. تقدر الاحتياطات المالية الرائجة خارج النظام المصرفي بحوالي 400 مليار درهم. وهو ما يستوجب وضع تدابير من شأنها السماح بإعادة ضخ هذه الموارد في دورة النسيج الاقتصادي الوطني.
31. العمل على إدماج القطاع غير المهيكل ضمن منظومة الاقتصاد المنظم، باعتباره مؤشرا أساسيا لتعزيز الثقة بين الدولة وشرائح واسعة من المجتمع. وبالنظر إلى حجمه وحيويته، فإن القطاع غير المهيكل مؤهل لأن يكون جزءا من مقاربات الإقلاع الاقتصادي المستقبلية. كما أن الاستمرار في تهميشه وعدم تأهيله ستترتب عنه آثار اقتصادية وخيمة.

32. توطيدا لدعائم سياسة اقتصادية أكثر نجاعة يتوجب أن تتمحور الجهود المبذولة حول (أ) تكثيف النسيج الصناعي الوطني وتنويعه من خلال الارتكاز على محركات جديدة للرقي بأدائه؛ (ب) تسريع الانتقال الطاقي مع ما يترتب عن ذلك من تحسين لتنافسية الصادرات، خصوصا بالنظر إلى الأهمية التي تكتسيها البصمة الكربونية في تقييم أداء الدورات الإنتاجية؛ (ج) تعزيز لفرص الشغل خاصة لفائدة الشباب؛ (د) مكافحة الريع والمواقع الاستغلالية أساسا في مجال الخدمات العمومية، وعلى رأسها القطاع البنكي، الاتصالات، الصحة، التعليم، الماء والكهرباء؛ (هـ) تطوير ترسانة آليات الدعم الاجتماعي التي ترتكز على الاستهداف المباشر للفئات المستحقة.

33. ويتحتم على بلادنا أن تضاعف جهودها من أجل معالجة العجز الذي راكمته خلال السنوات الماضية في مواجهة إشكالات تنموية أساسية، وذلك من خلال الاستغلال الأمثل للتكنولوجيا الحديثة، وعلى رأسها الرقمنة التي تشكل رافعة ناجعة لتسريع التحول ولتطوير الاقتصاد. وفي نفس السياق، أضحى من الضروري العمل على انبثاق جيل جديد من رواد الأعمال والمقاولات،

في أفق توسيع قاعدة خلق الثروة. ويستدعي هذا الاختيار، مراجعة الآليات المرصودة في هذا المجال، وعلى رأسها برامج تحفيز الحس المقاولاتي لدى الشباب، وكذا اعتماد أنماطَ تمويلٍ مبتكرة بالإضافة إلى تيسير ولوج المؤسسات الناشئة للأسواق الدولية.

34. كما يجب إيلاء أهمية خاصة لتقليص الفجوة بين المجالين الحضري والقروي، من خلال العمل بمنطق إرادي على بروز طبقة وسطى قروية. في هذا الأفق يتعين الانكباب على تطوير وصيانة البنيات التحتية في الفضاءات القروية، وتعزيز وسائل النقل العمومية والخاصة، مع دعم الحركية المرتكزة على الطاقات النظيفة، من أجل التقليص من الخصاص التي تعاني منه المناطق القروية في مجال الربط الطرقي والرقمي.

35. وفي هذا السياق، يدعو حزب الأصالة والمعاصرة إلى اتخاذ إجراءات قوية في أفق تنويع محركات النمو الاقتصادي على المستويين القطاعي والمجالي. وذلك من خلال دعم تخصصاتٍ اقتصادية تتماشى مع التحولات العميقة للسياق الدولي، مع التركيز على المزايا التنافسية

لمختلف المجالات الترابية، مما سيمكن من تسريع وثيرة خلق الثروات المادية واللامادية، وكذا تسريع وثيرة خلق فرص شغل مستدامة وذات جودة. هذه الخيارات من شأنها أن تُشكل رافعاتٍ لتحفيز النمو الاقتصادي والحد من تفاقم الفوارق الاجتماعية والمجالية.

36. هذا ويجب أن تكرسَّ السياسات الاقتصادية لدعم المجهود الوطني في مجال تشييد البنى التحتية للرفع من تنافسية النسيج الاقتصادي الوطني وتعزيز جاذبيته، وقدرته على استقطاب الاستثمارات الأجنبية، كما يجب أن تُولي هذه السياسات أولويةً مطلقة لتسريع وتيرة تصنيع البلاد، مع إيلاء أهمية خاصة للقطاعات الواعدة التي تُواكب حاجيات نظام اقتصادي عالمي قيد التشكل.

37. ومن البديهي أن الدينامية الاقتصادية الجديدة التي نصبو إليها تتطلب إعطاء دفعة قوية للمبادرة الخاصة، من خلال تقديم حلول جذرية للقيود الهيكلية المرتبطة بالولوج إلى التمويلات وإلى العقار، وكذلك القيام بمراجعة شاملة للنظم التحفيزية المقترحة في هذا الباب، من خلال تعزيز

فعاليتها ونجاعتها قصد الرفع من انعكاساتها الإيجابية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

السياسات الاجتماعية

38. إيمانا منه بأهمية تقوية الرابط الاجتماعي وتعزيز أُسس عيش مشترك دامج منسجم، يتبنى حزب الأصالة والمعاصرة الاعتماد على مقاربة شاملة ومندمجة في صياغة وتنفيذ السياسات الاجتماعية، في انسجام تام مع الرؤية الملكية التي تُشكل الإطار المرجعي لورش تعميم الحماية الاجتماعية. ويَعتبر حزبنا أن الاستراتيجية الجديدة للاستهداف المباشر للمستفيدين، من خلال اعتماد السجل الاجتماعي الموحد، تعد آليةً ناجعةً لتعزيز فعالية البرامج الاجتماعية.

39. تَتمحور أولويات حزب الأصالة والمعاصرة فيما يرتبط بالسياسات الاجتماعية بشكل خاص حول:

i. دعم مقاربة جريئة ومبتكرة في مجال التشغيل تَكفل حقوق العاملين وتُكرس مبادئ العمل اللائق، وفقًا للمعايير الدولية المعتمدة في هذا المجال؛

ii. تحسين الولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية في مجال التعليم والصحة، وكذا الفرص الاقتصادية المتاحة، خاصة لفائدة المرأة؛
iii. تحفيز الولوج إلى الملكية الخاصة بشكل عام، وإلى السكن اللائق بشكل خاص، لفائدة الطبقات الاجتماعية التي تعاني من الهشاشة.

40. إجمالا، يقترح حزب الأصالة والمعاصرة ضرورة التركيز على إدراج حلول مستدامة لكسر دائرة الفقر والهشاشة، من خلال تحفيز التشغيل الذاتي ودعم الأنشطة المدرة للدخل، في أفق التخفيف التدريجي من الاتكال على التحويلات المالية التي تدرها برامج الدعم الاجتماعي.

. الرأسمال البشري والابتكار

41. يُشكل بناءُ رأسمالٍ بشري مُمَكَّنٍ حجر الزاوية لإرساء مشروع تنموي. لذا، فإن اعتماد مقاربة متكاملة ومندمجة في هذا المجال تُعدُّ ضرورةً مُلِحَّةً. ولتحقيق ذلك، فإننا ندعم إصلاحَ وتَحديثَ مشروع المدرسة المغربية لتحسين أدائها،

من خلال إصلاح بيداغوجي شامل ومُبتكر، مُعبئٍ لكافة الأطراف المعنية، ومرتِكزٍ على مُقارباتٍ مجدِّدة في تحصيل المعرفة وتطوير الفكر النقدي لدى المتعلمين.

42. إن تعزيز جودة نظامنا التعليمي يتطلب أيضًا إعادة تأهيل المدرسة المغربية والارتقاء بدورها كرافعةٍ للنهوض بقيم التماسك الاجتماعي، والمواطنة المسؤولة. ويَظل حزب الأصالة والمعاصرة على قناعةٍ تامةٍ بأن إنجاح مثل هذا الإصلاح لن يتم إلا من خلال إعادة الاعتبار للمدرسة العمومية من جهة، توفير شروط مواكبةٍ صارمة لأداء مؤسسات التعليم الخاص من جهة ثانية.

43. على مستوى التعليم العالي، تَرتكز رؤية حزب الأصالة والمعاصرة على تعزيز مكانة الجامعة المغربية كمنارةٍ للمعرفة وتطوير البحث العلمي، فضلا عن دورها الأساسي في مواكبة الدينامية التنموية التي تعرفها بلادنا. من هذا المنطلق، يتطلع حزب الأصالة والمعاصرة إلى نموذجٍ للجامعة المغربية، ينتظم وفق أجود المعايير الدوليةً ويُكرس دور الجامعة كفضاء للتمكين

والتعلم مدى الحياة، من خلال تطوير المهارات الذاتية والكفاءات الأفقية والاعتماد على التكنولوجيا الرقمية في بلورة مقارباتٍ بيداغوجيةٍ مجددة. ويتعلق الأمر أيضًا بجامعة تشجع التميز، من خلال بحث علمي منسجم مع أولويات التنمية الوطنية ويُكرس سيادة البلاد في المجالات الحيوية الأساسية (الماء، الطاقة، الصحة، التكنولوجيا الرقمية...). بحثٌ علمٌي تُوظَّف نتائجه لدعم تنافسية النسيج الاقتصادي الوطني وتعزيز قدراته الابتكارية من أجل مواكبة أنجع للتحولات التكنولوجية.

44. وفي أفق إرساء منظومة للتربية والتكوين، فعالة، متناسقة وذات جودة، فإن حزب الأصالة والمعاصرة يدعم مقاربةً تعزز المكانة المحورية للتكوين المهني كجزء كامل المقومات ضمن المنظومة التعليمية الوطنية، وليس كمجرد حل بديل أو خيار ثانوي. لذا نعتبر بأن إرساءَ قواعد منظومة تكوين مهني ذي جودة هو شرط أساسي للاستجابة بشكل أمثل لمتطلبات القطاعات الإنتاجية.

دولة الحق والقانون

45. يؤيد حزب الأصالة والمعاصرة بشكل كامل الدينامية التي أطلقتها بلادنا في مجال تكريس الديمقراطية وإرساء دعائم دولة الحق والقانون، وفقًا لمقتضيات دستور 2011، الذي يعد طفرة ديمقراطية حقيقية تعزز الخصوصية المغربية، وتُجسد الانخراطَ الإرادي والجاد لبلادنا في إقرار الإصلاحات التي يتوخاها مجتمعنا.

46. إن حزب الأصالة والمعاصرة يُؤكد على أهمية منظومة العدالة كأساس للبناء المؤسساتي للدولة وكرافعة لتسريع المسار التنموي بِرُمَّتِهِ. وتتجلى هذه الأهمية بوضوح في ضوء التأثير الإيجابي للعدالة من حيث إرساءِ مناخٍ يدعم الأمن القانوني والقضائي، باعتباره شرطًا ضروريا لتحفيز المبادرة الاقتصادية وإعادة الثقة في الفضاء العام، وفي فعالية القانون، ضمانا لحماية الحقوق والحريات المكفولة بموجب الدستور.

47. ومن أجل تمكين العدالة، كمؤسسة ومنظومة قيم، من الاضطلاع بدورها بشكل كامل، فإن حزب الأصالة والمعاصرة يرى من الضروري تركيز الجهود حول رافعات أساسية : فإلى جانب تعزيز الموارد البشرية وتنويع التخصصات لمواكبة تطور السياق الاقتصادي والاجتماعي، أضحى من الضروري التوجهُ بنَفَسٍ إرادي نحو إرساء دعائم العدالة الرقمية لضمان مزيد من الشفافية ولتسريع وثيرة الخدمات وتقريبها لفائدة المواطن والمقاولة على حد سواء.

48. وفي سياق متصل، يدعو حزب الأصالة والمعاصرة إلى تكريس حرية التعبير والنشر، تكريسٌ ينبغي أن يصاحبه التزام بروح المسؤولية والتحلي بالنزاهة، من خلال آليات ناجعة تضمن صدقية المعلومات المتداولة وتساهم في مكافحة التضليل الإعلامي وتحد من تفشي خطاب الكراهية وكذا كافة أشكال الجريمة السيبريانية.

49. ولتحقيق ذلك، يلتزم حزب الأصالة والمعاصرة بالعمل على تسريع الأوراش المرتبطة بإصلاح العدالة وعلى رأسها مراجعة مدونة القانون الجنائي (الذي تم وضعه منذ 60 سنة)،

وكذا المساطر المدنية والجنائية والقوانين المنظمة لمهن منظومة العدالة. وهو ما يعني ملاءمة منظومتنا التشريعية مع تحولات المجتمع وتطلعاته. كما يتعلق الأمر أيضًا بحماية العدالة (وعلى رأسها المتقاضون) من الفساد، وتقديم أكبر منسوب ممكن من الضمانات لتكريس مبدأ الإنصاف في أدائها.

الرعاية الصحية

50. يضع حزب الأصالة والمعاصرة ضمن أولوياته إرساء سياسة إصلاحية شاملة لقطاع الصحة، تتيح لكافة المواطنين الحق في خدمات صحية أساسية ذات جودة، وبِكلفة معقولة، وفي آجال مناسبة، في انسجام تام مع طموحات الورش الملكي الهادف إلى تعميم الحماية الاجتماعية.

51. ولمرافقة التنزيل الأنجع لهذا الورش الهام، فإن حزب الأصالة والمعاصرة يرى من الضروري دعم الطلب على الخدمات الصحية، من خلال التركيز بشكل خاص على تحدي ولوج كافة المواطنين لهذه الخدمات، سيما أولئك الذين ينحدرون من المناطق النائية والمعزولة. كما ينبغي

إعطاء أهمية مماثلة لتعزيز العرض الصحي، من خلال تكوين المزيد من الأطر الطبية والشبه الطبية، وتحسين التوزيع الجغرافي للأطر الصحية، والعمل على إرساء صناعة وطنية تنافسية في مجال اللقاحات والمعدات الطبية.

52. إن تعزيز حكامة المنظومة الصحية يُعتبر أمرا جوهريا لضمان شروط التفاعل الأمثل مع الطلب وكذا التقليص من وقع الاضطرابات الناجمة عن الأزمات الصحية. ويتطلب تعزيز حكامة المنظومة تطويرَ أنظمة الأمن الصحي بالموازاة مع الوقاية والتوعية. كما يجب تسريع رقمنة مرافق منظومة الصحة وفق المعايير الدولية المعتمدة، والتَّكَيُّفْ مع التحولات التكنولوجية المتسارعة المرتبطة بتوظيف الذكاء الاصطناعي في المجال الطبي.

البيئة والاستدامة

53. يعتبرُ حزب الأصالة والمعاصرة العملَ على إرساء الخيارات التنموية وفق متطلبات الاستدامة والحفاظ على التوازنات البيئية توجها أساسيا،

وذلك في انسجام مع الرؤية الملكية السامية الرامية إلى اعتماد مقاربات مبتكِرة تزاوج بين التكيُّف مع ظاهرة التغير المناخي وتسريع وتيرة التنمية.

54. يدعو حزبنا في هذا المجال إلى سن سياسة متكاملة لحكامة الموارد المائية، ترتكز اختيارتها على الاستغلال الأمثل لهاته الموارد، وعلى تعبئة أقوى للموارد غير التقليدية، بما في ذلك معالجة المياه المستعملة وتحلية مياه البحر، بالإضافة إلى محاربة كافة أشكال الهدر والاستخدام غير الرشيد.

ويُؤمن الحزب أيضًا بضرورة مراقبةٍ صارمةٍ لاستعمال الموارد المائية في القطاع الزراعي، خاصة فيما يتعلق بالأنشطة التصديرية، في أفق العمل مستقبلا على أن تتحمل الوحدات المنخرطة في هذه الأنشطة التكلفة الحقيقية لهاته الموارد. كما أضحى من الضروري خلق انسجام أكبر بين السياسة الموجهة نحو تعزيز العرض وتلك الهادفة إلى الرفع من نجاعة الطلب، عبر وضع آليات تحفز على الاستغلال العقلاني للموارد المائية. علاوة على اعتماد الطاقات المتجددة في هذا المجال، يدعو حزبنا

إلى دراسة إمكانية استعمال الطاقة النووية لاستخراج الكهرباء وتحلية مياه البحر في أفق ضمان الأمن الطاقي والمائي والغذائي لبلادنا.

55. ويولي الحزب نفس الأهمية لإنجاح الانتقال الطاقي، من خلال الحرص على تكريس الأهداف المتعلقة بالرفع من نسبة الطاقات المتجددة في المزيج الطاقي الوطني وتعزيز مصادر الطاقة الخضراء والنظيفة. بالإضافة إلى الإجراءات المبرمجة في مجال النجاعة الطاقية، فالحزب لديه قناعة راسخة بأن طُموح المغرب كي يكون فاعلا أساسيا في مجال الطاقات النظيفة طموح مشروع، وقابل للتحقيق.

56. ويبقى حزب الأصالة والمعاصرة على قناعة تامة بأن الالتزام بمبادئ الاستدامة البيئية لا يمكن أن يتجاهل مسألة الأثر البيئي لأنشطة القطاعات الاقتصادية، وعلى رأسها الزراعة والصناعة. وتتمثل الحلول الملائمة لضمان نمو مستدام لهذه القطاعات في تعزيز أنشطة الاقتصاد الأخضر والأزرق، بالإضافة إلى دعم مبادرات الاقتصاد

الدائري من أجل استغلالٍ أنجع للموارد الطبيعية واستثمارٍ أفضل للفرص المتاحة في هذا المجال.

الثقافة والهوية

57. تُشكل الثقافة، بالنسبة لحزب الأصالة والمعاصرة، عنصرا أساسيا لتعزيز الهوية الوطنية، وترسيخ أسس العيش المشترك. لمن هذا المنطلق يُكرس الحزب جهوده من أجل إرساء عرض ثقافي وطني غني ومتنوع يُساهم في تثمين الرأسمال غير المادي عبر روافده المتعددة، بما في ذلك العمل على تطوير صناعةٍ ثقافيةٍ مغربيةٍ معبئة للإمكانات المتاحة داخل القطاعات التي تعتمد أنشطتها على الموروث الثقافي والفني الذي راكمه المغرب على مر الأجيال.

58. وفي إطار دعم هذا التوجه، يتوجب إيلاء اهتمام خاص لحاجيات الشباب من خلال سياسة متكاملة ومندمجة تستجيب بشكل أفضل لتطلعاتهم وانتظاراتهم. وستسمح هذه السياسة، التي تركز على تطوير الأنشطة الثقافية والفنية والرياضية على نطاق واسع، من تعزيز ثقة الشباب في

أنفسهم، وحمايتهم من تفشي الخطابات السلبية والمحبِطة، وبالتالي ضمان مساهمتهم في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد.

مكافحة الفساد

59. تشكل قيم النزاهة، وتخليق الحياة العامة، وتكريس قواعد الشفافية، وتغليب المصلحة العامة، منظومةً متكاملةً، يلتزم حزب الأصالة والمعاصرة بالعمل على النهوض بها، وذلك بهدف توطيد أسسِ اقتصاد قوي يتطلع إلى تلبية حاجيات مجتمع منسجم.

60. بالإضافة إلى اعتماد معاييرَ واضحة وصارمة فيما يتعلق باختيار الأشخاص الموكول لهم الاضطلاع بمسؤولية تدبير المرفق العام، فإن ترسيخ ثقافة الشفافية ومكافحة الفساد والمحسوبية والامتيازات غير المبررة أضحت شروطاً لا غنى عنها لاستعادة الثقة في المؤسسات، بما في ذلك المؤسسات ذات الطابع التمثيلي.

61. يُعدُّ ترسيخ أسس حكامة جيدة بالنسبة لحزب الأصالة والمعاصرة أمرا بالغ الأهمية ينبغي تفعيله من خلال سنِّ مساطرَ إدارية مبسطة ترتكز على توظيف التكنولوجيا الرقمية، وتُكرس ثقافة التقييم والنتائج. كما يتطلب تحقيقُ هذا الهدف الرفع من نجاعة هيئات الضبط في المجال الاقتصادي لضمان شروط المنافسة النزيهة ومكافحة كافة أشكال الفساد التي تؤثر سلبا على أداء الاقتصاد الوطني وتساهم في التوزيع غير العقلاني للموارد.

مكانة المرأة في المجتمع

62. يُولي حزب الأصالة والمعاصرة أهمية بالغة لتمكين المرأة والنهوض بحقوقها بهدف تدليل الفوارق المبنية على أساس النوع الاجتماعي، والتي تعتبر عائقًا حقيقيًا أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا. فتعزيز دور المرأة يقتضي العمل على الرفع من مشاركتها بشكل أوسع في تنشيط الدورة الاقتصادية، من خلال الولوج إلى التكوين والشغل والموارد المالية، إضافة إلى تدليل الصعاب التي تحول دون وصولها إلى مناصب

المسؤولية داخل مرافق الإدارة العمومية ومجالس تدبير مؤسسات القطاع الخاص.

63. وفي نفس السياق، يدعم حزب الأصالة والمعاصرة إرساءَ سياسة متكاملة للأسرة، بهدف تحقيق شروط الرفاهية والاستقرار والتنمية المتوازنة لهذا المكون الذي يعد الركيزة الأساسية للمجتمع المغربي، والذي يضطلع بأدوار رئيسة في تعزيز القيم المؤَسِسِة للهوية المغربية وللخصوصية الثقافية لبلادنا.

تنمية العالم القروي

64. يولي حزب الأصالة والمعاصرة أولوية خاصة لتأهيل المناطق القروية وتطوير الأنشطة الاقتصادية بها، وذلك بهدف تعزيز الإدماج الاجتماعي وتقليص الفوارق المجالية وترسيخ أسس التنمية المستدامة.

65. بالإضافة إلى التزامه التام بالعمل على ضمان شروط بروز طبقة متوسطة بالعالم القروي، فإن حزب الأصالة والمعاصرة يعتبر من الضروري اتخاذ مجموعة من الإجراءات الهيكلية

لتعزيز تنمية المناطق القروية، بما في ذلك تسريع وتيرة الاستثمارات في البنى التحتية الأساسية (الطرق/ الربط بشبكة الكهرباء ومياه الشرب/ الصرف الصحي...) لتحسين ظروف وجودة الحياة بهذه المناطق، بالإضافة إلى الرفع من نجاعة برامج الدعم الموجه نحو الأنشطة الفلاحية وإرساءها على معايير الإنتاجية، وتكريس الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية. تعزيزا لهذه الجهود يستوجب تطويرُ البنية التحتية الرقمية لتعميم ربط المناطق القروية بشبكة الإنترنت، مما سَيُمكِّن الساكنة من الوصول إلى المعلومة التقنية والاستفادة من جيل جديد من الخدمات المصرفية ومن فرص التعلم عن بعد.

66. ومن أجل استثمارٍ أمثل للإمكانات الاقتصادية داخل المناطق القروية، يتبنى حزب الأصالة والمعاصرة مقاربةً متكاملة ترتكز على برامجَ للتكوين المهني ملائمة لمتطلبات التنمية المحلية، تُعطي الأولوية لتعلم الفتيات، بالإضافة إلى دعم المبادرات المقاولاتية، من خلال تعزيز دور التعاونيات، وتيسير الولوج إلى التمويل أمام الشركات الصغرى، وتثمين التراث والموروث الثقافي والطبيعي للمناطق القروية قصد تحفيز

السياحة المحلية وبالتالي خلقَ فرصٍ اقتصادية واعدة.

67. وفي سياق متصل، يتحتم على بلادنا العمل بشكل جاد على إرساء الخيارات المستقبلية في مجال تطوير الفلاحة على أسس مستدامة من أجل تعزيز مساهمة القطاع الفلاحي في النمو الاقتصادي وأيضا من أجل الاستجابة للمطالب الاجتماعية المعبر عنها في هذا الاتجاه، وكذا في إفق تكريس أهداف الأمن الغذائي. في هذا الصدد أضحى من الضروري أن تندرج مراجعة نموذجنا الفلاحي ضمن رؤية شمولية تحدد الأرضية التي على أساسها قد تتم إعادة تشكيل النموذج التنموي الخاص بالعالم القروي في أفق صياغة الأجوبة المرتقبة حول أسئلة من قبيل : أي مكانة للأنشطة غير الفلاحية داخل العالم القروي؟ أية آفاق بالنسبة لشباب العالم القروي؟ أي إجراءات من أجل فك العزلة عن مجالات ترابية واسعة وعلى رأسها المناطق الجبلية؟ . أجوبة من شأنها أن تساهم في تحقيق تنميةٍ متوازنةٍ ومستدامة بالمناطق القروية، في أفق الارتقاء بمستوى عيش الساكنة في هذه المجالات الترابية.

مغاربة العالم

68. مافتئ حزب الأصالة والمعاصرة منذ نشأته يؤكد على أهمية تعبئة مساهمة مغاربة العالم في المجهود التنموي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وحتى السياسية والدبلوماسية، من خلال إشراكهم في الترويج لصورة المملكة على الساحة الدولية والدفاع عن مصالحها العليا.

69. وقد رسمت التوجيهات السامية لصاحب الجلالة المتضمنة في الخطاب الملكي الذي وجهه جلالته بمناسبة الاحتفال بالذكرى الـ 69 لثورة الملك والشعب (20 أغسطس 2022)، الخطوط العريضة لاستراتيجية شاملة ومندمجة تهم أوضاع مغاربة العالم، وتلبي بشكل أفضل انتظاراتهم وتطلعاتهم، وتعبئ بفعالية إسهاماتهم في المشاريع التنموية ذات الأولوية.

70. وانسجاما مع التوجيهات الملكية، يدعم حزب الأصالة والمعاصرة المراجعة الشاملة للمقاربات ووسائل العمل المرصودة لفائدة جاليتنا بالخارج، وبشكل خاص الأجيال الشابة التي وُلِدَتْ وتَرَعْرَعَتْ في بلدان الإقامة، من خلال سنِّ

سياساتٍ عموميةٍ موجهةٍ تحديدا لمغاربة العالم (تأطير ديني، تعليم، ثقافة...). وإرساءُ إطارٍ تحفيزي ملائم لجذب المستثمرين وأصحاب المشاريع وكذا آليات مبتكرة لمواكبة الكفاءات والمواهب المغربية المقيمة بالخارج.

رهانات السياسة الخارجية والدبلوماسية

71. تنتظم اختيارات السياسة الخارجية للمملكة وفق مبادئ مؤطرة رسمتها التوجهات الملكية منذ بدايات العهد الجديد. وقد مكنت الاختيارات الحكيمة لجلالته في هذا المجال من الارتقاء بمكانة المغرب على المستوى الدولي، مما أهل بلادنا لأن تكون شريكاً موثوقاً وذي مصداقية داخل مختلف المحافل الدولية.

72. وإذ يثمن حزب الأصالة والمعاصرة سياسة الانفتاح التي ينهجها المغرب تجاه محيطه الإقليمي والدولي، فإنه ينخرط بنفس القوة في صلب التوجهات الجديدة والمشروعة التي وضعتها المملكة، من خلال الربط الوثيق لآفاق تعميق علاقات الشراكة مع الشركاء الدوليين وفقًا لمواقفهم من قضية الصحراء المغربية.

73. وفي أعقاب التقدم الذي انخرطت فيه بلادنا في هذا الصدد، يَدعم حزب الأصالة والمعاصرة دعما كاملا إستراتيجية تنويع التحالفات والشراكات التي تتبناها ديبلوماسيتنا، مع التركيز بشكل خاص على تعزيز التموقع الاقتصادي لبلادنا بإفريقيا، وتعبئة إمكانيات التكامل الاقتصادي مع بلدان القارة من خلال بناء سلاسل قيمة واعدة على المستوى الجهوي؛ و تنويع علاقات التعاون مع دول أوروبا وتعزيزها في المجالات الأولوية ذات الاهتمام المشترك وعلى رأسها الطاقة الخضراء؛ وكذا تعميق علاقات التعاون داخل الفضاء الأطلسي الجنوبي والشمالي؛ وتعزيز علاقات الشراكة مع القوى الصاعدة في منطقة آسيا، خاصة مع الصين والهند.

74. إن السعي نحو تكريس مكانة دولية متميزة خدمة لأولويات بلادنا يتطلب وضع استراتيجية طموحة للترويج ل "علامة المغرب" استراتيجيةٌ كفيلةٌ بأن تشكل رافعة قوية لتعضيد جهود المتدخلين في مجال الترويج الاقتصادي للمملكة وتقوية أسس دبلوماسية اقتصادية جريئة وفعالة

تَدعم المصالح العليا لبلادنا وتمكنها من الاستثمار الأمثل للفرص المتاحة على المستوى الدولي.

75. في نفس الأفق أصبح لزاما تعبئة كافة الفاعلين في مجال الدبلوماسية الموازية (البرلمان، الجامعات، منظمات المجتمع المدني...) من خلال المشاركة المكثفة والوازنة في المنتديات الدولية، بهدف تعزيز صورة المغرب لدى الآخر والتعريف بأدواره في معالجة القضايا العالمية الراهنة : الهجرة، الأمن، التَّغَيُّرْ المناخي، حوار الثقافات والأديان....

76. إن حزب الأصالة والمعاصرة وهو يعبر عن أسفه تجاه الوضع الذي وصلت إليه العلاقات الثنائية بين المغرب والجزائر، نتيجة المواقف العدائية المجانية الصادرة عن الجهات الرسمية الجزائرية، لازالت لديه قناعة راسخة بأن بناء الصرح المغاربي يبقى مع ذلك ممكنا، من خلال نسج علاقات ثنائية ترتكز على الاحترام المتبادل، باعتباره شرطا أساسياً لبناء فضاءٍ يكفل السلم والرخاء لكافة شعوب المنطقة.

77. وبخصوص قضية الصحراء المغربية، فإن الإنجازات الكبيرة التي حققتها بلادنا خلال السنوات الأخيرة مكنت من تعزيز موقع المغرب ومواقفه خدمة لعدالة قضيته داخل المحافل الدولية. ويبقى خير دليل على ذلك تراجع عدد كبير من الدول عن اعترافها بالجمهورية المزعومة. كما يحظى المقترح الذي تقدم به المغرب سنة 2007 بخصوص الحكم الذاتي بأقاليمنا الجنوبية بدعم دولي كبير باعتباره مقترحاً واقعياً وذو مصداقية كما يحيل على ذلك افتتاح العديد من التمثيليات القنصلية بالعيون والداخلة، تكريسا لهذا التوجه الإيجابي لفائدة وحدتنا الترابية. كما أن الزخم التنموي الذي تعرفه الأقاليم الجنوبية للمملكة يعزز من مصداقية المقاربة المعتمدة، ويكرس نجاعة وفعالية الخيارات المتخذة. لذا لامحيد من أن نحافظ على هذا التوجه وأن نضعه ضمن الأولويات الكبرى لحزبنا في القادم من المحطات.

المحور الثالث : ثلاث رافعات لتسريع وثيرة الإصلاح

78. بالإضافة إلى هذه المحاور والتي تُؤسس لرؤية حزب الأصالة والمعاصرة لأولويات

المرحلة، وجب التوقف عند ثلاث محاور عرضانية من شأن التعاطي مع مقوماتها الدفعَ بشكل نوعي بأوراش الإصلاح والرفع من وثيرة تنزيله. وتتمثل هذه الرافعات تحديدا في :

تعزيز البناء المؤسساتي وتكريس خيار الديموقراطية التشاركية

79. يعتبر حزب الأصالة والمعاصرة أن الوقت قد حان للرفع من وثيرة استكمال البناء المؤسساتي، تنزيلا لمقتضيات دستور المملكة بعد مرور اثنتي عشرة سنة على اعتماده. إن الرفع من وثيرة إنتاج القوانين يتطلب بالضرورة تحرير المبادرة البرلمانية في هذا المجال. وهو ما يستدعي بلورة إجراءات أكثر سلاسة وشفافية، للتخفيف من وطأة الوصاية التي تمارسها السلطة الحكومية على امتداد مختلف محطات مسار تدبير مقترحات البرلمانيين في المجال التشريعي.

80. لقد حدد دستور 2011 بوضوح مشروع "الديمقراطية التشاركية والمواطنة"، باعتباره ورشاً مكملاً للديمقراطية التمثيلية، كنموذج يتطلع

إليه المغرب. ويجب الإقرار بأن التقدم المحرز في هذا المجال لا يزال بعيدًا عن الطموحات. سواء تعلق الأمر بالمبادرات المواطنة من خلال إطلاق الملتمسات والعرائض، أو بعمل اللجان الاستشارية المحدثة داخل الجماعات الترابية، فإن الحصيلة في مجملها تظل ضئيلة. وفي هذا الصدد يتعين القيام بمراجعة شاملة لكافة التجارب التي تم إطلاقها بهدف تحديد الأدوات التي يجب اعتمادها مستقبلا لجعل هذا الجزء من نموذجنا الديمقراطي أكثر فعالية، والذي أكد جلالة الملك مؤخرًا على أهميته، مبرزا أن "بلادنا كانت سباقة في دسترة الديمقراطية التشاركية والمواطنة وأدوار المجتمع المدني"(الرسالة الملكية بمناسبة إحياء الذكرى 60 لإحداث البرلمان).

81. من بين الإنجازات الكبرى التي كرسها دستور 2011 تلك التي تتعلق بإنشاء جيل جديد من الهيئات الدستورية ذات الطابع الاستشاري (المجلس الوطني لحقوق الإنسان، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، المجلس الأعلى للتعليم ...)؛ أو تلك التي مُنِحَتْ صلاحيات تنظيم قطاعات محددة (السمعي البصري، مكافحة الفساد، احترام قواعد المنافسة ...).

82. والجدير بالذكر أن الهيئات ذات الطابع الاستشاري التي تم تفعيلها بالكامل تمارس الصلاحيات المخولة لها منذ ما يزيد عن عشر سنوات. وقد اكتسبت معظم هذه الهيئات خبرةً مؤكدةً ومعترفٍ بها، وأنشأت هياكلَ وآلياتِ عملٍ وفق أفضل المعايير الدولية. كما استطاعت الاندماج بنجاح ضمن الشبكات الدولية المرجعية في مجالات اختصاصها. ومع ذلك، تبقى مساهمة هذه الهيئات من خلال الأراء التي تصدرها، أو التوصيات التي تقدمها، وكذا التقارير الموضوعاتية أو الدورية التي تنجزها، في مجملها ذات تأثير ضعيف، إذ قلما نجد لها أثرا على مستوى على قرارات السلطات العمومية المعنية. خاصة عندما يتعلق الأمر بتقارير يتم إنجازها تحت الطلب، بحيث ناذرا ما تأخذ الجهة المعنية بعين الاعتبار خلاصات هاته التقارير في إعداد الاستراتيجيات أو في بلورة القوانين والتشريعات.

83. لدى أصبح من الضروري معالجة هذا الوضع على وجه الاستعجال بالنظر إلى آثاره السلبية من حيث حرمان بلادنا من آليات ناجعة لتنوير مسالك اتخاد القرار في عدة مجالات حيوية.

الجهوية المتقدمة رافعة لتأهيل متوازن للمجالات الترابية :

84. يَدعم حزب الأصالة والمعاصرة بقوة بناء "مغرب الجهات" لتحرير الطاقات التي تحبل بها المجالات الترابية، وللرفع من نجاعة وفعالية السياسات العمومية عند تصريفها على أرض الواقع. إن وضع آليات للتحفيز الاقتصادي والمالي على مستوى المجالات الترابية سيساهم لا محالة في تعبئة الإمكانات الاقتصادية للجهات والرفع من مساهمتها في دينامية النمو الاقتصادي وخلق فرص شغل ذات جودة.

85. في هذا الأفق يستدعي إنجاح مسلسل الجهوية المتقدمة تسريع نقل الصلاحيات والاختصاصات من الدوائر المركزية نحو الجهات؛ وكذا تعزيز مواردها المالية الذاتية ، تأسيسا على تنويع مصادر التمويل وتعبئة الجبايات المحلية بشكل أمثل؛ كما يتعين تمكين المجالات الترابية من الموارد البشرية المؤهلة، في إطار سياسة جريئة للوظيفة العمومية على المستوى الترابي.

86. وقد شكل إحداث جيل جديد من الجماعات الترابية إحدى الطموحات الكبرى للبناء المؤسساتي الذي أطره دستور 2011. وستحدد القوانين التنظيمية 111، 112 و113 / 14 معالم هذا الطموح الذي يتمحور حول تعزيز مسؤولية المنتخبين بهذه الجماعات، أساسا فيما يتعلق بتحديد أولويات التنمية وتدبير الموارد ذات الصلة. وانسجاما مع هذا الطموح، سيتم إيلاء أهمية كبرى لمؤسسة الجهة من خلال تنزيل مفهوم "الجهوية المتقدمة" ابتداءً من سنة 2015، عبر منح صلاحيات محددة للمجالس الجهوية، خاصة فيما يرتبط بسن الخيارات التنموية. وعلى هذا الأساس، تم إعداد الجيل الأول من المخططات الجهوية لإعداد التراب وبرامج التنمية الجهوية بموجب مقتضيات قانونية خاصة، مما أكسبها طابعا إلزاميا تجاه الأطراف المعنية بتنزيلها.

87. ومع ذلك، وجب الإقرار بأنه على الرغم من الطموح الذي يعبِرّ عنه هذا التوجه، وأهمية الجهود المبذولة والموارد المرصودة، وبعد ثمان سنوات من إطلاق هذا الورش الحيوي، تظل الإنجازات

المسجلة جد محدودة، خاصة فيما يرتبط بنقل الصلاحيات.

88. واعتبارا لكون إ نجاح ورش الجهوية يشكل محطة أساسية في طريق البناء المؤسساتي لمغرب الغد، فإن تقييم ما تم إنجازه حتى الآن في هذا المجال يعتبر خطوة ضرورية، ليس فقط لتحديد نقاط القوة قصد تعزيزها، ولكن أيضًا وبالأساس الوقوف عند نقاط الضعف التي تتطلب تركيز الجهود قصد تذليلها. وفي هذا الأفق، يتحتم إدراج مراجعة الترسانة القانونية والتنظيمية التي تؤطر عمل الجماعات الترابية ضمن الإصلاحات ذات الأولوية المنتظرة في أقرب الآجال .

89. في السياق ذاته، يجب تصحيح المنزلق المترتب عن اعتماد الإجراءات المصاحبة لإعلان حالة الطوارئ الصحية من قبل الحكومة في زمن كوفيد، حيث تم وضع آلية تنظيمية استثنائية تحيل على ممارسة وصاية مباشرة من طرف الإدارة الترابية على أشغال وقرارات المجالس والمسؤولين المنتخبين على صعيد الجماعات الترابية. وبما أن حالة الطوارئ الصحية قد تم رفعها، فإن هذه الآلية لم يعد لها مبرر يُسعف في

وجودها. بل إن استمرار هذا الوضع قد يغذي الشكوك حول مدى استعداد الدولة للشروع بجدية في نقل الصلاحيات لفائدة الجماعات الترابية وتعزيز مسؤولية المنتخبين الذين يتولون تدبير شؤونها.

الرقمنة، دعامة أساسية للأوراش الإصلاحية :

90. يَرى حزبنا من الضروري تعبئةَ الإمكانات المتاحة من خلال التكنولوجيا الرقمية لتحقيق التحول الاقتصادي والاجتماعي المرتقب، وكذا الرفع من جودة الخدمات العمومية. إن تبسيط الإجراءات وتحسين جودة الخدمات من شأنه أن يؤسس لعلاقة أكثر سلاسة وشفافية بين الدولة والمواطنين جهة، وبين الدولة والمقاولة من جهة أخرى، مما سيساهم بالضرورة في تقليص رقعة الفساد وتعزيز الادماج الاقتصادي والاجتماعي والمجالي.

91. ومن أجل تعبئة الإمكانات التحولية للتكنولوجيا الرقمية، يتحتم تحديثُ البنية التحتية الرقمية وتعميمها على مستوى كافة المجالات الترابية، بالإضافة إلى استكمال الإطار القانوني

المؤطر لهذا الورش، واعتماد مقاربةٍ شمولية في رقمنة الخدمات العمومية والسهر على تشبيكها وضمان انسجامها.

92. وفي نفس السياق، يتعين اتخاد إجراءات جريئة فيما يرتبط بتكوين الكفاءات في مجال التكنولوجيا الرقمية وتعزيز البحث العلمي حول الذكاء الاصطناعي في أفق استباق التحولات التكنولوجية المتسارعة. وكذا العملُ على إرساء أسس صناعة رقمية تنافسية وجاذبة على الصعيدين الإقليمي والدولي. وهوما يبقى رهينٌ بتحفيز المقاولات الناشئة ودعم المبادرات المبتكِرة في مجال التكنولوجيا الرقمية.

I. في أفق إعادة بناء النموذج التنظيمي

93. تكتسي قضية الهياكل التنظيمية وأساليب اشتغالها أهمية خاصة بالنظر إلى المكانة المتميزة التي يحتلها حزبنا على الساحة الوطنية، وكذا الإرادة التي يعبر دوما عنها في استعداده لتحمل نصيبه من المسؤولية في تحقيق طموحات مغرب الغد.

94. مما لا شك فيه أن الهياكل التنظيمية التي تم وضعها تدريجيًا خلال الخمسة عشر عامًا الماضية قد أعطت نتائج مُقنِعة في مجملها خلال كافة الاستحقاقات الانتخابية التي انخرط فيها حزبنا. لكن، لا بد من الإقرار كذلك بأن النتائج المحصل عليها على مستوى تعبئة الناخبين تبقى متباينة حسب الجهات والأقاليم. كما أن هذه النتائج ترجع بالأساس إلى الأدوار التي اضطلع بها الأفراد أكثر مما تعود إلى أداء الهياكل التنظيمية في حد ذاتها. بالموازاة مع هذا الأداء وجب الإقرار كذلك بأن حضور حزبنا على مستوى المجالات الترابية خارج فترات الانتخابات، ودوره في تنشيط النقاش العمومي، يبقى ضعيفًا نسبيًا وذا تأثير محدود على الديناميات التي تعرفها هذه المجالات.

95. هذا الضعف في ضمان استمرارية فعلية لاشتغال هياكل الحزب على المستوى الترابي ستكون له انعكاسات كذلك فيما يرتبط بمواكبة تحركات مبادرات مناضلينا على الميدان، خاصة أولئك الذين يتحملون مسؤوليات تدبيرية داخل المجالس المحلية والذين غالبا ما يعبرون عن احتياجات كبيرة في هذا المجال.

96. غداة انعقاد المؤتمر الوطني الرابع سنة 2020، تم التعامل مع الورش التنظيمي بإرادة قوية في أفق سد الخصاص، وترتيب الأوضاع المعقدة المرتبطة بتدبير إشكالية المقرات والمستخدمين، وإعادة الاعتبار - حيثما كان ذلك ضروريا - لمبادئ التدبير الديمقراطي للدواليب التنظيمية على المستوى الميداني.

97. اليوم، وقد تمت بشكل عام تسوية وضعية ممتلكاتنا العقارية، وتمكنت جميع الأقاليم والعمالات والجهات من عقد مؤتمراتها، وانتخابُ هيئاتِ تنسيقٍ معترف بشرعيتها، يستوجب استكمال الورش التنظيمي دون تأخير، وذلك من خلال :

98. السهر على الاحترام الصارم للمقتضيات واللوائح التنظيمية التي تم الاتفاق حولها بعد اعتماد المؤتمر الوطني لخطط العمل المقترحة من قبل اللجنة التحضيرية. كما يجب مستقبلا ضمان الالتزام التام من قبل جميع المسؤولين والأطر والمناضلين بميثاق الحقوق والواجبات الذي يحدد العلاقة التي تربط كل واحد منا بحزبنا. كما ينبغي أن تُعطَى أهمية مماثلة لاحترام المجال التنظيمي المخصص لكل هيئة من الهيئات التي تنشِّطُ حياة

حزبنا، على المستويات الوطنية والجهوية والإقليمية والمحلية، وذلك لتفادي الحالات السلبية لتداخل الاختصاصات التي واجهتنا دوما في السابق.

99. ضمن نفس التوجه وجب التركيز على الاشتغال في أفق ضمان سيادة القاعدة الديمقراطية في جميع العمليات التي تنتظم حولها حياة هياكلنا وهيئاتنا، وذلك من خلال اعتماد إجراءاتٍ شفافة وموحدَّة لتأطير طلبات إبداء الاهتمام مستقبلا، كلما تعلق الأمر بالترشح لمناصب المسؤولية أو المهام الانتدابية. كما يتوجب وضع مساطر موحدة لتأطير النقاشات وعمليات اتخاذ القرار داخل هيئاتنا، مع الحرص بشكل خاص على ضمان شروط تدبير الاختلاف واحترام حقوق الأقلية في التعبير عن آراءها.

100. يتعين القيام بمجهود مماثل لتحسين جودة التقارير التي توجز خلاصات النقاشات داخل هيئاتنا، وبشكل عام، مجمل التقارير والوثائق المرتبطة بكافة أنشطتنا الحزبية.

101. منذ انطلاق مشروع الأصالة والمعاصرة، شكل إحداث بنيةٍ تنظيميةٍ قائمة الذات تضطلع بمهام بلورة الأفكار والتصورات وإنتاج المضامين، لبنة أساسية في أفق ضمان إشعاع مشروعنا وتعزيز ركائزه. بنيةٌ تعمل أساسا على دعم مختلف مستويات اتخاذ القرار، بالإضافة إلى تأطير برامج التكوين وتعزيز القدرات. إلا أن هذا المشروع، بالرغم من أهميته، لم يتجاوز بعد مرحلة التفكير التمهيدي. إرساء هذه البنية أضحى اليوم ضرورة ملحة. فحزبنا يضطلع بمسؤوليات على مستوى قطاعات حكومية أساسية، كما يرأس ثلث المجالس الجهوية وعشرات المجالس الإقليمية والعمالات ومئات المجالس المحلية. وبالنظر إلى الرهانات والتحديات التي تطرحها هذه المهام، لم يعد من الممكن أن يواصل أطرنا ومناضلونا أداء مسؤولياتهم الميدانية دون دعمٍ حقيقي أو مساندةٍ سياسية وازنة، خاصة فيما يتعلق بتعزيز الكفاءات، وكذا تحديث المعارف بخصوص المساطر والقوانين المعتمدة لتدبير قضايا الشأن العام.

102. وستمكن "الأكاديمية" التي يتعين على الحزب إخراجها للوجود بشكل عاجل استجابة لهذه

الأهداف، من التعاطي مع أربع تحديات ذات طابع جوهري بالنسبة لمستقبل مشروعنا:

103. وضع منظومة فعالة تضطلع بمهام اليقظة وتعمل على تحديث معرفتنا الجماعية بالتشريعات والمعايير والمساطر المتعلقة بإدارة الشأن العام. ويجب أن تشمل هذه المنظومة أيضًا تجميع وتحديث المعلومة المتعلقة بالملفات ذات الأولوية التي نتفاعل معها يوميًا، خاصة منها ما يرتبط بالقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

104. إرساءُ آليات احترافية لمعالجة البيانات المتعلقة بهذه القضايا ذات الأولوية بنَفَسٍ استشرافي بهدف تعزيز قدراتنا كفاعل رئيسي في الحياة الوطنية في مجال الرصد والتوقع الاستباقي.

105. تحديد الحاجيات (مع وضع الآليات وتعبئة الموارد اللازمة لذلك) المرتبطة بتعزيز القدرات بالنسبة لفئتين أساسيتين من منشطي الحياة الحزبية: المنتخبون خاصةً على مستوى المجالات الترابية؛ والأطر والمناضلون الذين يضطلعون بمسؤوليات داخل الهياكل التنظيمية.

106. إطلاق برنامج طموح لعقد لقاءات تُخصَّصُ للحوار وتبادل الآراء حول مختلف القضايا المطروحة على طاولة النقاش العمومي، والتي يُرتَقب أن يكون الحزب طرفا فيها، وذلك بهدف تمكين أطرنا من صياغة مرافعاتهم بشكل أفضل تحسبًا لمداخلات محتملة حول هذه القضايا.

107. تندرج مسألة تمويل الأنشطة الحزبية في صلب النقاشات التي تؤثث حياة الحزب بشكل منتظم. ومما لاشك فيه أن آليات الدعم التي وضعتها الدولة على مدار السنوات الأخيرة، وخاصة تلك المرتبطة بالاستحقاقات الانتخابية، أسهمت بشكل كبير في تخفيف الضغط على الأحزاب السياسية في هذا المجال. ومع ذلك يبقى الدعم العمومي غير كاف ولا يمكنه أن يغطي إلا جزءًا من الحاجيات المتشعبة الناجمة عن تدبير منظومةٍ حزبيةٍ بحجم الأصالة والمعاصرة. وفي هذا الصدد، يتحتم على القيادة الوطنية لحزبنا الشروع في إطلاق تفكير رصين حول هذه المسألة بهدف وضع نموذج اقتصادي ناجع، بمقدوره تحصين تنزيل برنامجنا من تداعيات الاضطرابات المرتبطة بالتقلبات الظرفية، من خلال ضمان استمرارية التمويلات اللازمة بشكل فعال.

108. بالموازاة مع التدابير المنتظر اتخاذها للتفاعل مع الحاجيات المستقبلية في مجال تعزيز الكفاءات التي يعبر عنها منتخبونا، يتحتم أيضًا وضع آلية فعالة لتعبئة الدعم السياسي الضروري لمواكبة المنتخبين على المستوى الترابي، وللتفاعل مع المبادرات والمشاريع التي ينخرطون فيها داخل المجالات التي ينتمون إليها. آلية يتعين تشكيلها بتنسيق وثيق مع دواوين الوزراء المنتمين لحزبنا، وكذا المجالس الجهوية التي نتولى رئاستها.

109. إن مسألة تجديد الكفاءات التي تُنشِّط حياة حزبنا والمجسِّدة لمشروعه، ستُطرح بحدة خلال المراحل القادمة. كافة المؤشرات تدل على أن ضعف الجاذبية التي تمارسها السياسة على الأجيال الصاعدة هي اليوم - في المغرب كما في معظم البلدان - حقيقة راسخة على نطاق واسع. وسيتعذر بكل تأكيد الاستمرار في أداء مهامنا على الوجه الأمثل دون الوقوف عند الأبعاد المتشابكة لهذه المسألة الحاسمة. إذ يتعلق الأمر في نهاية المطاف بمدى قدرتنا على أن نكون، غدًا، على أهبة كاملة للاضطلاع بمهام تنزيل المشروع الذي نقترحه على مواطنينا. ويجب أن يرتكز التعاطي مع هذه

الإشكالية البالغة التعقيد، سواء من حيث جوهرها أو بسبب جسامة التحديات التي تطرحها، انطلاقا من توضيح الاختيار الفكري الذي سيؤسِّس للنموذج التنظيمي الذي نتطلع إليه مستقبلا.

110. مسار إعادة صياغة النموذج التنظيمي للحزب سينطلق حتما من الحسم بين اختيارين: 1) أن يستمر حزب الاصالة والمعاصرة في صيغته المستقبلية كتنظيم سياسي ينشطه مناضلون لديهم انخراط كامل في المشروع والتزام تام بلوائحه التنظيمية؛ أم عليه 2) أن يتطور تدريجيا في اتجاه نموذج يتمحور حول "شبكات من المتعاطفين" لديهم ارتباطاتٌ تنظيميةٌ رسمية محدودة مع الحزب، لكن بالإمكان تعبئتهم بالكامل حول القضايا / المشاريع / المبادرات التي يجدون أنفسهم فيها.

111. ومهما كانت الإجابات التي ستستقر عليها اختياراتنا المستقبلية، فإن مآل مشروعنا سيتحدد بالأساس، حول مدى استعدادنا وتعبئتنا من أجل ضمان شروط تجديده، خاصةً فيما يرتبط بالقدرة على التفاعل بشكل إيجابي ومُقنِع مع النخب الوطنية الصاعدة، في جميع الميادين والقطاعات،

وعبر جميع الفضاءات والمجالات الترابية التي نتواجد فيها.

112. ولن يتأتى تجديد التعاقد الذي يحدد ارتباط المنخرطين في مشروع الأصالة والمعاصرة بالأداة الحزبية، إلا إذا تم التعاطي مع ورش البناء التنظيمي كأولويةٍ قائمةِ الذات في المحطة المقبلة من مسارنا المشترك، إذ يشكل اكتمال هذا الورش أهم دعامة في أفق تأهيل حزبنا كي يكون في الموعد مع تحديات المرحلة، وبالتالي مع طموح مغرب الغد.